جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

ما جاء على صيغة فَعُول
دراسة لغوية

الدكتور
عبد الله ناصر القرني
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية
جامعة أم القرى – مكة المكرمة

العدد السادس عشر
للعام ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م
الجزء الثاني

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٦٩٤٠/ ٢٠١٢م

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله – تعالى – أجمعين سيدنا محمد بن عبد الله النبي الأمي الأمين ، وعلى آله وأصحابه وأتباعه ومن سلك مسلكه واستن بسنته إلى يوم الدين وبعد ...

فهذه دراسة بعنوان: "صيغة فَعُول دراسة لغوية" وهذه الصيغة إحدى صيغ الأسماء في اللغة العربية .

وقد سبق لي أن درست صيغة (فُعْلَى) ، وكذا (الأبنية المختصة باسمٍ أو صِفة في كتاب سيبويه)ورأيت في هذه الدراسات ما يستحق النظر والدراسة ،فاخترت صيغة (فَعُول) لتكون موضوع بحث جديد .

ويرجع السر في اختيار هذه الصيغة دون غيرها لدراستها دراسة لغوية إلى أمور أهمها :

أ – خلو مكتبة الدراسات اللغوية – فيما قرأت – من عمل علمي خاص بصيغة " فَعُول " يجمع القضايا المتعلقة بها في مكان واحد ويدرسها .

ب – تعدد استعمالات هذه الصيغة ، فهي تارة تستخدم اسمًا نحو : عَتُود ، وعَمُود، وخَرُوف .وتارة تستخدم نعتًا نحو فرس عقوف ، وبئرٌ شَطُون ، وريحٌ سَمُومٌ . وتارة تستخدم مصدرًا نحو (وَلُوع)، و (قَبُول) وتارة تستخدم بمعنى مفعول نحو (رَكُوب) ، وغير ذلك مما سيتضح في موضعه من البحث ؛وهذا أمْرٌ يجعلها جديرة بالجمع والدراسة .

ج – تعدد القضايا الصرفية المتعلقة بهذه الصيغة المتناثرة في بطون الكتب كجمعها ، وتأنيثها ، والنسب إليها ، وإعمالها وغير ذلك من القضايا التي سنعرض لها في ثنايا ال–بحث ، وهذا أمْرٌ يجعلها في حاجة ماسة أيضًا إلى الجمع والدراسة .

ورأيت أنه يمكن دراستها من جهتين :

الأولى : من جهة الدلالة .

الأخرى : من جهة ما تختص به من أحكام لغوية متنوعة .

وقد سُبقت هذه الدراسة بدراسات سابقة ، يمكن الحديث عنها في نقطتين :

الأولى :الدراسات الخاصة بصيغة " فَعُول " على وجه الخصوص .

والأخرى :الدراسات الصرفية المتعلقة بدراسة صيغة ما من صيغ الأسماء العربية .

فأمَّا دراسة صيغة " فَعُول " فلا أعلم دراسة علمية مستقلة ، تناولت هذه الصيغة بالدراسة؛ لا من جهة الدلالة ،ولا من جهة الأحكام الصرفية . ولكنها وردت ضمن دراسات تراثية قديمة في ديوان الأدب للفارابي ، وعرض لبعضها الغريب المصنف لأبي عبيد ، وجاء في إصلاح المنطق لابن السكيت بعض صيغها ، ونجد المخصص لابن سيده قد أفرد لها ذكرًا خاصًّا جاء تحته أغلب ألفاظها ، وجاءت في دراسات حديثة ضمنًا كما في صيغ المبالغة القياسية : اتحاد المبنى والمعنى للروابدة ، و الصِّفَة المُشَبَّهَة وَمُبَالَغَة اسمِ الفَاعِلِ في القرآنِ الكَرِيمِ دِرَاسة صَرْفِيَّة – نَحْوِيَّة – دِلاليَّة لسمير محمد عزيز نمر موقده . وإتحاف الخلان بصيغتَي فُعُول وفَعُول في القرآن : دراسة تصريفية تطبيقية للدكتور فتحي أحمد عبدالعال .إلى غير ذلك مما أفيد منه وأقيده في مراجع الدراسة .

وأمَّادراسة صيغة من صيغ الأسماء في العربية دراسة صرفية فكانت لي دراسة سابقة بعنوان : " صيغة (فُعْلَى)في العربية " ، ودراسة أخرى بعنوان : " الأبنية المختصة باسمٍ أو صِفة في كتاب سيبويه " .

وللأستاذ الدكتور علي بن عبدالله القرني دراسة عن صيغة (فَعُل) ، وللدكتور محمد الروابدة دراسة عن صيغ المبالغة القياسية "اتحاد المبنى والمعنى ".ولعاصم شحادة علي دراسة بعنوان (المعاني الوظيفية لصيغة الكلمة في التركيب دراسة في الدلالة ،وللأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد دراسة عن صيغة (فِعْل)في العربية .إلى غير ذلك مما لا يمكن حصره .وللطيفة إبراهيم النجار دراسة بعنوان (دور الظاهرة الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها).

هذا عن الأعمال السابقة أما مصادر جمع ما يتعلق بصيغة " فَعُول " فسأعتمد على ما جاء في كتب التراث وكتب علماء الصرف المحدثين ، فمن كتب التراث

الكتاب لسيبويه ، وشرح الكتاب للسيرافي ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وديوان الأدب للفارابي ، وإصلاح المنطق لابن السكيت، وأدب الكاتب لابن قتيبة ، والمخصص لابن سيده ، ومعاجم اللغة عمومًا . ومن كتب علماء الصرف المحدثين كتاب التبيان في تصريف الأسماء للدكتور أحمد حسن كحيل ، وعدد من الرسائل الجامعية ، والأبحاث العلمية ، منها : الصفة المشبهة وصيغ مبالغة اسم الفاعل في القرآن الكريم ، وصيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم ، وصيغ المبالغة القياسية : اتحاد المبنى والمعنى . وغير ذلك من الكتب التراثية والحديثة والأبحاث العلمية الجادة التي سبق ذكرها التي سأفيد منها وأجمعها وأذكرها في عجز هذه الدراسة .

وتقتضي خطة هذا البحث أن يأتي في شكل مقدمة تبيِّن ماهية الموضوع ، وأهميته ، والباعث عليه ، والأعمال السابقة ، ومصادره ، وخطته ، ومنهجه ، وصعوباته . ويأتي بعد المقدمة تمهيدٌ يتناول لمحة عن معاجم الموضوعات ، والعلاقة بينها وبين الحقول الدلالية ، ويبيِّن مفهوم الصيغة ،ويناقش البنية والهيئة والوزن ،ويُلَخِّصُ ما بين هذه المصطلحات من افتراق واتفاق . ثم يأتي صلب البحث في أربعة مباحث :

المبحث الأول : التغييرات الصوتية ، وفيه مطلبان .

المبحث الثاني :التغييرات الصرفية ،وفيه ثلاثة مطالب .

المبحث الثالث : الأحكام النحوية لصيغة فَعُول ، وفيه مطلبان .

المبحث الرابع :التَّنَوُّع الدلالي لصيغة فَعُول ، وفيه مطلبان .

وفيما يتعلق بمنهج البحث فسأستخدم المنهج المعياري عند ذكر القواعد الخاصة بقضايا هذه الصيغة ، والمنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة ويحاول تفسيرها والوقوف على أسرارها . وبالله التوفيق ،،،

تمهيد

يتناول تمهيد هذه الدراسة مفهوم الصيغة ، والعلاقة بينها وبين الوزن والهيئة .

لا نجد عند القدامى تحديدًا لمفهوم الصيغة كما نجده عند المحدثين ، فالرضي يفسر مفهوم الصيغة والبنية والوزن بالهيئة " التي يمكن أن يشاركها فيها غيرُها ، وهي عدد حروفها المرتبة ، وحركاتها المعينة ، وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية ؛ كُلٌّ في موضعه ، فرَجُلٌ مثلًا على هيئةٍ وصفةٍ يشاركه فيها عَضُد "[1] ويفسِّر ذلك بكون كُلٍّ منهما على ثلاثة أحرف أولها مفتوحٌ وثانيها مضموم ، أما الحرف الأخير فلا اعتبار لحركته أو سكونه ؛ لأنه موطن إعراب أو بناء .

غير أنهم لا يَعُدُّون البنية صيغةً إلا إذا كان لها تصَرُّفٌ وتحوُّلٌ ، أما مالازم حالة واحدة كالحرف والمبني من الأسماء فلا يعرضون لبنيته [2] .

أما المحدثون فالبنية عندهم هي ذات اللفظ وتركيبة ومادته وأصوله ، فالحرفُ بِنْيَةٌ ، والاسم والفعل كذلك . ويقصد بالبنية عدد الحروف مع الهيئة التي تكون عليها سواء كانت الحروف أصلية أم زائدة ، فمثلاً بنية الفعل " نزل " تعني حروفه التي يتكون منها ، والهيئة التي تنظم هذه الحروف من حركة أو سكون، وتبقى الكلمة على معناها الذي وضعت من أجله ، حتى إذا ما زيد في بنيتها أو نقص منها تغير معناها ، والفعل " غفر " يدل على وقوع الغفران ،فإذا زيد عليها الهمزة والسين والتاء وصارت استغفر كان معناها طلب المغفرة .

والزيادة في المبنى قد تكسبه زيادة في المعنى نحو " حلا واحلولى" فاحلولى تفيد الزيادة في الحلى[3] .

---

(١) شرح الشافية ٢/١.

(٢) صيغة (فَعُل) جمع ودراسة ص٤ .

(٣) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ١٣٣ فما بعدها وأثر الصيغة الصرفية في توجيه القراءات القرآنية .

أما الصيغة فلها معنى لغوي يُفْهَم من مادة التركيب ، ومعنى صِيَغِي {صَرْفِيّ} يُفْهَم من هيئة ترتيب الحروف والحركات والسكنات [٤] .والزيادة والحذف .

فالصيغة على هذا تكون الهيئة أو الصورة التي ترد عليها مجموعة من الألفاظ؛ قد تقل وقد تكثر، وتجري على ألسنة المتكلمين العرب ،بمعنى أنهم ينطقون الألفاظ ولا ينطقون الصيغ ، فتكون الصيغ هي معيار الصحة لما ينطقه اللاحقون في الأزمان المتعاقبة[٥] .

إذن فالصيغة هي الشكل والبناء ، وغالبا ما تستعمل في المقيسات من الأحكام ، فيقال مثلاً " فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل " صيغ التصغير .و"فاعل " صيغة اسم الفاعل من الثلاثي . و"مفعول" صيغة اسم المفعول من الثلاثي . ومثلها أسماء المكان والزمان ، وألفاظ التعجب تسمى صيغاً .

أما الميزان الصرفي فهو ما يتوصل به إلى معرفة الصورة الصوتية النهائية التي آل إليها المثال[٦] . وتحديد ما في اللفظ من حروف أصلية أو زائدة ، وضبط ما في مبناه من حركات وسكون وحذف.ويستعمل في تعداد الصيغ المقررة للأسماء والأفعال، كأن تقول للفعل الثلاثي ستة أوزان؛ أي ستة أشكال وصيغ.

ومن هنا يتضح لنا أن البنية هي المادة اللفظية التي تنطقها العرب عند أول نطقهم لأي لفظة ، وعلى هذا فالبنية ثابتة. أما الصيغة فهي مستحدثة قياسيا لوجود البنية ، وللواضع يد فيها .فالصيغة تتغير بتغير المعاني التي يريد المتحدث نقلها. فمثلاً "شرب " بنية وشارب ومشروب وشراب ....صيغ وهكذا.

ولذا نجد أن الصرفيين حددوا صيغًا محددةً للأسماء باعتبار مجردها ومزيدها. ووضعوا للأفعال صيغاً محددة أيضاً باعتبار المجرد منها والمزيد.

---

(٤) الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم ٩

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها ص١٤٤.

(٦) المرجع السابق ص١٤٥.

استعمالات فَعُول :

صيغة (فَعُول) أبرز ما فيها الدلالة على المبالغة ،فهي تحتفظ بقوّةٍ معيَّنة في التعبير عن الصفة والحدث، وهي حينما ترد صفةً ، أو مفهِمَةً لحَدَثٍ فإنها تشير إلى درجة عالية في الوصف المعين ، أو إلى حدثٍ يتكرر وقوعه ،أو إلى حدثٍ يحدث بقوّة كبيرة(٧). وقد وردت ألفاظ هذه الصيغة باستعمالاتٍ متعدِّدَةٍ أتناولها في المباحث الآتية :

المبحث الأول : التغييرات الصوتية

المطلب الأول : ماتغيرت فيه صورة فَعُول :

تتغير صورة (فَعُول) حينما يكون في آخرها واوان يدغمان في بعضهما فيصيران واوًا واحدة مشدَّدة ،جاء ذلك فيما نقله السيوطي عن البطليوسي : ليس في الكلام فَعُول مما لام الفعل منه واوٌ فيأتي في آخره واوٌ مشددةٌ إلا عَدُوٌّ وفَلُوٌّ وحَسُوٌّ ، ورجل نَهُوٌّ عن المنكر ، وناقة رَغُوٌّ : كثيرة الرغاء(٨) .

و جاء عند ابن السكيت "يقال : شَرِبتُ حَسُوًّا وحَساءً ،وشَربت مَشُوًّا ومَشِيًّا، وهو الدواء الذي يُسْهِلُ .

و هذا عَدُوٌّ، وهو عَفُوٌّ عن الذَّنْبِ ،وإنه لأَمُورٌ بالمعروف نَهُوٌّ عن المنكر ، وناقةٌ رَغُوٌّ ، وهذا فَلُوٌّ ، وجاء فلان يلتمس لجراحه أَسُوًّا ...أبغض الشيوخ إليَّ الأقلح الأملح الحَسُوُّ الفَسُوُّ .

وحكى أبو عبيدة عن يونس ، مضيت على الأمر مَضُوًّا ، وهذا الأمر مَمْضُوٌّ عليه "(٩).

فهذه الألفاظ جاءت على (فَعُول) أصلها : عَدُوو ،وحَسُوو ،ومشوو، وعَفُوو، ونَهُوو ، ورَغُوو، وفَلُوو ، وأسوو، وفَسُوو، ومَضوو . عشرة أسماءٌ وصفات ، جاءت على هذه الصورة بعد إدغام الواو في الواو .

---

(٧) العربية الفصحى لهنري فليش ص ١٢٥،١٢٦.
(٨) المزهر ١.٧/٢
(٩) إصلاح المنطق ٣٣٥.

المطلب الثاني : تعاقب (فَعُول) و(فَعيل) :

تشترك صيغتا (فَعُول) و(فَعِيل) في العِدَّةِ والحركة والسكون وكون حرف اللين ثالثاً فيهما إلا بحسب اختلاف حَرفَيِ اللَّين، ولذلك اشتركتا في بعض الأحكام، وحُمِلت إحداهما على الأخرى .

من ذلك "أنَّهم أجروا (فَعُولة) على (فَعِيلة) في النسب إليها ، وحملوها عليها ؛ لمشابهتها لها في عدد الحروف ، ووجود حرف المدِّ ثالثًا ، واتصال تاء التأنيث بهما في بعض الأحوال .

ومن ذلك – أيضًا – اصطحابهما على الموضع الواحد ، نحو : أثيم وأثوم ، ورحيم ورَحُوم ، ومَشِيّ ومَشُوّ، ونَهيٌّ عن الشيء ونَهُوٌّ "(١٠).

فالأثوم والأثيم : الواقع في الإثم ، والرحيم والرحوم :المتصف بالرحمة على وجه المبالغة ، والمَشِيّ والمَشُوّ :الدَّواءُ المُسْهِلُ ، والنَّهيُّ والنَّهُوُّ : هو الذي ينهَى عن الشيء .

ومن ذلك : سَمُحَتْ قَرُونَتُهُ وقَرينته ، ،أي : نَفْسُهُ ، والحَصِيرُ والحَصُورُ: الذي لا يشربُ مع القومِ من بُخْلِه ، وأتانٌ وَدُوقٌ ووَدِيقٌ : حَرِيصة على الفحل، ، وهُوَ نَجِيّ العَيْنِ ونَجُوءُ العين ،أي :خبيث العين(١١).

---

(١٠) الخصائص ١/١١٥.
(١١) أدب الكاتب ٥٦٣.

المبحث الثاني :التغييرات الصرفية
المطلب الأوّل : مِمَّ تصاغ ؟

صيغة (فَعُول) إحدى صيغ المبالغة القياسية ، وصيغ المبالغة تصاغ من الثلاثي المتعدي في الغالب ، وهي أبنية تفيد التنصيص على التكثير في حدث اسم الفاعل كَمًّا أو كيفًا ، لأنَّ اسم الفاعل محتملٌ للقلة والكثرة(١٢) . وأكثر ما تأتي صيغة (فَعُول) للمبالغة ، ليُدَلَّ بها على قوة المعنى المعيَّن وزيادته وتكراره والمبالغة فيه، وقد تأتي من المزيد ، يقول الرَّضيّ : " وربما بُنِيَ فَعَّال و فعول من أفعل "(١٣) قالوا : زَهُوق من أزهق(١٤) .

ولا يمكن أن يُشتقَّ من كلِّ فعلٍ صيغةُ مبالغةٍ على (فَعُول) . وقد جاءت من الأبواب الآتية :

١- فَعَل يَفْعُل . فالسَّمُوم من سَمَّ يَسُمُّ .
٢- فَعَلَ يَفْعِل . فالزَّبُور من زَبَر يَزْبرُ .
٣- فَعِل يَفْعَل . فجَهُول من جَهِلَ يَجْهَلُ .
٤- فَعُلَ يَفْعُل فالطَّهُورُ من طَهُرَ يَطْهُر .

وجاء من الصحيح السالم كما في : زَبُور ،وجَهُول ، وطَهُور . ومن المُضَعَّف كما في : سَمُوم ، وذَلُول ، ومن المهموز كما في : رَءُوف. ومن المُعْتَلِّ الناقص كما : في عَفُوّ ، ومن المثال كما في : وَقُود ، ويَئُوس . . (١٥) .

أما قياس مجيئها من اللازم فذهب ابن أبي الربيع وابن كمال باشا إلى المنع ؛ لأنَّ صيغ المبالغة عندهم سماعية ، سواء أكانت من المتعدية أم اللازمة(١٦) .

---

(١٢) انظر تصريف الأسماء ص ٨٧ .
(١٣) الكافية : ٢ / ٢٠٢ .
(١٤) التبيان في تصريف الأسماء ٨٧ .
(١٥) الصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل في القرآن الكريم ٢..-٢٠٢.
(١٦) انظر البسيط ٢/١٠٥٤،١٠٥٥، والقرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية ٤٦١.

ومنهم من رأى قياسيتها من المتعدي دون اللازم ، ونُسِبَ الرأيُ للبصريين، وشاركهم الرأي أكثر الكوفيين [١٧] .

ورأى مجمع اللغة العربية في القاهرة اطِّراد صوغ (فَعُـول) للمبالغـة مـن الأفعال المتعدية واللازمة ، بناءً على كثرة المسموع عن العرب مـن ذلـك ، إذْ بلغت الأمثلة التي جاءت من اللازم على (فَعُول) دالَّة على المبالغة ثلاثة عشـر ومئة مثال[١٨].

ودرس الباحث خالد العصيمي هذه المسألة ، وانتهى إلـى قناعتـه بـرأي المجمع فيما ذهب إليه من صحة صوغها من اللازم ،اعتمادًا على كثرة المسموع، وقول بعض المتقدمين به[١٩] .

والأخذ بما رآه المجمع فيه إثراء للغة ، وتيسير في الاستعمال ، وليس فيـه ما يصادم قواعد اللغة .

المطلب الثاني :جمع (فَعُول) :

تنوَّعت أحكام (فَعُول) في الجمع ، فلها جمعٌ مُطَّرِدٌ ، ولهـا جمـعٌ نـادرٌ ، ومنها ما نصَّ بعض اللغويين على عدم ورود جمعه ، ويمكن التفصيل على النحو الآتي :

صيغة (فَعُول) من الأسماء الرباعية بمَدَّةٍ قبل لامه ، وهذه الأسماء يَطَّـرِدُ جَمْعُها على (فُعُل) وهو من أوزان جموع الكثرة ، فيقال : عُمُد ، وسُرُر ، وقُذُل في عَمُود وسرير وقذال .

وهي كذلك – كما تقدم- صفة بمعنى (فاعل) وما كان كذلك فجمعُهـا علـى (فُعُل) قياسي ، نحو صَبُور وغَفُور وفَخُور وغَدُور ، تقول : صُبُر وغُفُر وفُخُـر وغُدُر ، قال طرفة :

---

(١٧) انظر حاشية ياسين العليمي على التصريح ٦٧/٢ ، والقـرارات النحويـة والصرفية لمجمع اللغة العربية ٤٦١..

(١٨) مجموعة القرارات العلمية ص ٥١

(١٩) القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية٤٦.-٤٦٢.

تُـــمَّ زادوا أَنَّهُـــم في قَـــوْمهم غُفُـــرٌ ذَنْـــبهم غـــير فُخُـــرْ[٢٠]

وهذا يعني أنَّ ما كان صفة على (فَعُول) فإنه يُكسَّر على " فُعُل " سواء كان للمؤنث أم للمذكر[٢١] . وإنما استويا لأنه لا علامة للمؤنث فيه .

وقد يأتي على (فَعَل) أشارَ ابنُ خالويه عند حديثه عن قوله تعالى﴿ في عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ ﴾ (الهمزة ٩) إلى ذلك فقال : " العَمَدُ: جمع عَمُود، ولم يأتِ فـــي كـــلام العرب على هذا الوزن إلا أحرفٌ أربعة: أديمٌ وأدَم، وعَمُودٌ وعَمَد، وأفِيقٌ وأفَـــق، وإهَابٌ وأهَب وزاد الفراء حرفاً خامساً قَضيمٌ وقَضَم، وقرأ أهلُ الكوفة (في عُمُد) بضمتين، وهو أيضاً جمع عمود مثل رَسُول ورُسُل، وروى هارون عن أبي عمرو (في عُمْدٍ) بإسكان الميم تخفيفاً "[٢٢].

وتُجمَعُ على فعائل إذا كانت وصْفًا لمؤنَّثٍ ، نحو : عَجُوز وعجائز ، وجَـــدُودٌ وجَدائد ،وصَعُودٌ وصعائد ، وسَلُوبٌ وسلائب .وقد جاء هذا الوزن فـــي الأســـماء نحو : قَدُوم وقَدائم ، وقَلُوصٌ وقَلائص[٢٣] .

وبهذا يَتَبَيَّنُ أنَّ (فُعُل و فعائل) جمعٌ لـــ (فَعُول) اسمًا وصفة " وقد يُستغنى ببعض هذا عن بعض ، وذلك قولك : صعائد ولا يقـــال صُـــعُد ، ويقـــال : عُجُـــل (للمرأة الواله) ولا يقال عجائل[٢٤] .

وتُجْمَع (فَعُول) اسمًا مذكرًا جمع قلة على (أفْعِلة) . قال المبرد :" واعلـــم أنَّ (فَعالا)، و(فِعالا)، و(فُعالا)، و(فَعِيلا)، و(فَعُولا) ترجع في الجمع في أدنى العدد إلى شيءٍ واحد؛ لأنها مستويةٌ في أنها من الثلاثة، وأنَّ ثالثها حرف لين ألا ترى أنك

---

(٢٠) انظر تصريف الأسماء ص ٢١٤ ، والبيت لطرفة في ديوانه بشرح الأعلـــم ص٧٢

(٢١) انظر الكتاب ٦٣٧/٣.

(٢٢) إعراب ثلاثين سورة ص ١٨٧ .

(٢٣) انظر المصدر السابق .

(٢٤) المصدر السابق .

تقول: قَذال وأقذِلة، وغَزال وأغزِلة... وتقول في عمود: أعمِدة، وعُمُـد، وفـي رسول : رُسُل فمجرى هذا كلِّه واحد "[٢٥] .

ولم أر مجيء (أفعِلة) جاء جمعًا لـ (فَعُول) صفةً ، لأنَّ صيغة الجمع هذه تنقاس في كلِّ مفردٍ كان اسمًا مذكرًا رباعيًّا ثالثه مدة .

ولم يأت (فَعُولٌ) مجموعًا على (فُعُول) إلا في ثلاثة أحرف ؛ مـع الإفـراد الفتح، ومع الجمع الضمّ : وهي عَذُوبٌ وعُذُوب ،وزَبُور وزُبُور ،وتَخُـوم الأرض والجمع تُخُوم[٢٦] .

* **مجيء (فَعُول)اسم جمع :**

جاء في العربية ألفاظٌ دالة تستوي في دلالتها على المفرد والجمـع ، دون تغيير في صورتها التي وجد ت عليها في اللغة، ولا تجري على وزن مـن أوزان الجموع ، نحو : الفلك ، والضيف ، والعدوّ . فهذه وما شابهها

يستوي فيها المفرد والجمع ، والتذكير والتأنيث . فكلمـة (عَـدُوّ) تـأتي للواحد والاثنين والجمع.قال الله تعالى في قِصّة إبراهيم: ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لي إلاَّ رَبَّ العَالمِين ﴾ (الشعراء ٧٧). وكذلك قوله تعالى: ﴿ وكَذلكَ جَعَلْنا لكُلِّ نبـيٍّ عَـدُوّاً شياطينَ الإنس والجنّ ﴾ (الأنعام ١١٢) عَدُوّاً في معنـى أَعـداءً[٢٧] . فعَـدُوٌّ وصْفٌ ولكنه ضارَع الاسم ، وقد يُثنَّى ويُجمع ويُؤَنَّث، والجمع أَعْداءٌ . وحكـى سيبويه أنهم كرهوا تكسيره على فُعُـل ،وإن كـان كصَـبُور، كراهيـة الإخْـلال والاعْتلال، ولم يكسَّر على فِعْلانٍ كراهية الكسرة قبل الواو؛ لأَنَّ السـاكن لـيس بحاجز حصين[٢٨] .

---

(٢٥) المقتضب ٢/٢١،٢١١..
(٢٦) المزهر ٢/٨٨ .
(٢٧) انظر لسان العرب (عدو) و(عدا) .
(٢٨) انظر الكتاب ٣/٦٠٨.

والأعادِي : جمع الجمع ، والعِدَى بكسر العين : الأَعْداءُ ، وهو جمعٌ لا نظير له . وقالوا في جَمْعِ عَدُوَّة : عدايا ، ولم يُسْمَعْ إلا في الشعر(٢٩) .

وفي (عَدُوّ) كلامٌ لابن سيده أرى من المناسب إيرده هنا ، إذ نقل قول ابن الأعرابي في نوادره أنَّ العَدُوّ يكون للذكر والأنثى بغير هاءٍ . والجمع : أعداء ، وأعادٍ ، وعداة ، وعِدىً ، وعُدىً،

وذهب ابن سيده إلى أن ابن الأعرابي أوهم أنَّ هذا كله جمعٌ لشيءٍ واحد . ويرى أنّ أَعداء جمع عَدُوٍّ أَجروه مُجْرى فَعِيل صِفَةً ، كشَرِيفٍ وأَشْرافٍ ، ونصِيرٍ وأَنصارٍ ؛ لأَن فَعُولاً وفَعِيلاً متساويان في العِدَّةِ ، والحركة ، والسكون ، وكون حرف اللين ثالثاً فيهما إلا بحسب اختلاف حَرفَيِ اللَّين ، وذلك لا يوجبُ اختلافاً في الحكم في هذا ، و كان يجب أَن يكسَّر عَدُوٌّ على ما كُسّرَ عليه صَبُورٌ ؟ لكنهم لو فعلوا ذلك لأَجْحفوا إذ لو كَسَّروه على (فُعُلٍ) للزم عُدُوٌ ثم لزم إسكان الواو ، كراهية الحركة عليها، فإذا سَكَنَت وبعدها التنوين ،التقى ساكنان ، فحُذِفت الواو، فقيل عُدٌ ، وليس في الكلام اسم آخره واوٌ قبلَها ضمَّة ، فإن أَدَّى إلى ذلك قياس رُفِضَ ، فقلبت الضمة كسرة ، ولزم لذلك انقلاب الواو ياء ، فقيل (عُدٍ) فتَنَكَّبت العرب ذلك في كل معتلِّ اللام ، على فعول ،أَو فَعِيل ،أَو فَعال ، أَوْ فِعالٍ، أَو فُعالٍ ، على ما قد أَحكمته صناعة الإعراب .

وأَما أَعادٍ فجمعُ الجمع كَسَّروا عَدُوًّا على أَعْداءٍ ، ثم كَسَّروا أَعْداءً على أَعادٍ، وأَصلُه أَعاديٌّ، كأَنْعامٍ وأَناعيم ، لأن حرفَ اللَّين إذا ثبَت رابعاً في الواحدِ ، ثبتَ في الجميع وكان ياءً إلا ان يُضْطَرَّ إليه شاعر.

وأَما عُداةٌ فجمع عادٍ ، حكى أَبو زيد عن العرب: أَشْمَتَ اللهُ عادِيَكَ، أَي عَدُوّكَ ، وهذا مُطَّردٌ في باب فاعلٍ ، مما لامُهُ حرفُ علَّةٍ ، يعني أَن يُكَسَّر على فُعَلَةٍ، كقاضٍ وقُضاةٍ ، ورامٍ ورُماةٍ .

---

(٢٩) انظر تاج العروس (عدا) .

وأما عِدًى وعُدًى فاسمان للجمع لأن فِعَلاً وفُعَلاً ليسا بصيغتي جمع إلا لِفعْلَةٍ أو فُعْلَة وربما كانت لفَعْلَة وذلك قليل كهَضْبَة وهِضَب وبَدْرة وبدر [٣٠].

الجبوب : هي الأَرْضُ عَامَّةً ، وقيل : الأرض الغليظة ، ويقال : وجه الأرض ، ولا يجمع . وتارةً يُجْعَل عَلَماً فيقال : جَبُوبُ بلا لام كشَعوب، سُمِّيَتْ جَبُوباً لأَنَّهَا تُجَبُّ أَي تُحْفَرُ أَو تَجُبُّ مَنْ يُدْفَنُ فيها ،أَي: تَقْطَعُهُا[٣١].

* **جمع (فَعُول) جمع سلامة** :

لم يَرِدْ جواز جمع صيغة (فَعُول) جمع مذكر سالم ، أو جمع مؤنث سالم سواء كان اسمًا أم صفةً ، وسواء كان لمذكر أم لمؤنث " لأنه ليس فيه علامة تأنيث ؛ لأنه مذكَّر الأصل "[٣٢].

قال الصيمري :" ولا يُجْمَعُ صَبُور وبابه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث بالواو والنون ،ولا بالألف والتاء ؛ لأن صَبُورًا وبابه لم يَجْرِ على (فِعْلٍ) واستُعْمِل في المؤنث بغير هاءٍ ، فكرهوا أن يجمعوه بالتاء ، فيصيروا إلى ما كرهوا في الواحد من إدخال علامة التأنيث فَعُدِل عن جمع السلامة بالألف والتاء للمؤنَّثِ ، وحُمِل المذكر عليه ؛ لأنهما شريكان في باب فَعُول المعدول عن فاعل "[٣٣].

ويبدوا أنه رأي سيبويه ، وسار عليه أكثر النحاة من بعده[٣٤] .

وقد أجاز مجمع اللغة في القاهرة جمع (فَعُول) جمع سلامة للمذكر والمؤنث ، وهذا القرار كان تابعًا لإجازته دخول تاء التأنيث على الصفة إذا كانت بمعنى

---

(٣٠) انظر مقدمة المحكم ١/ ٥ .
(٣١) الصحاح ، وتاج العروس (جبب).
(٣٢) الكتاب ٣/٦٣٧.
(٣٣) التبصرة والتذكرة للصيمري ٢/٦٦٥،٦٦٦.
(٣٤) انظر الكتاب ٣/ ٦٣٧ ، والأصول لابن السراج ٣/١٩.

فاعل ، فيقال : صبورٌ للمذكر ، وصبورةٌ للمؤنث ، ثمَّ يقال في الجمع : رجالٌ صَبُورون ، ونساءٌ صبورات[٣٥] .

ودرس الباحث خالد العصيمي هذا القرار ، واستعرض في دراسته آراء المتقدمين : سيبويه فمن بعده ، وانتهى إلى عدم جواز هذا الجمع ، لعدم قول المتقدمين من علماء العربية به ، ولعدم ورود السماع عن العرب[٣٦] .

ويمكن أن يضاف لهاتين العلتين أن الحاجة لم تدعُ إلى شيءٍ من مخالفة رأي الأقدمين ، فالأولى عدم المخالفة .

ومن نواد هذه الصيغة (فَعُول) أنها جاءت جمعًا في موضعٍ واحد ، قالوا : مَجُوس ، في جمع مَجُوسِيّ[٣٧] .

المطلب الثالث : النسب إلى فَعُول وفَعُولة،وتصغير ما كان بالتاء منهما :

عند النسب إلى فَعُول لا يحدث تغيير سوى زيادة ياء النسب ، سواء أكان ما جاء على فعول صحيح اللام مثل : حلوب ، أم معتلها مثل عدو تقول في النسب إليهما : حلوبيّ ، وعدويّ[٣٨] .

أما النسب إلى فعولة المختومة بالتاء فمذهب سيبويه حذف الواو بعد حذف التاء ، وإبدال ضمة العين فتحة ، فتقول في النسب إلى حلوبة وعَدُوَّة ، وفَرُوقة : حَلَبي ، وعَدَوي ، وفَرَقِي . وحجة سيبويه السماع ، فقد ورد عن العرب قولهم : شَنَئي في شَنُوءة[٣٩] .

---

(٣٥) صدر هذا القرار في الجلسة الثانية ، من جلسات المؤتمر ، في الدورة الثانية والثلاثين . انظر القرار في مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ص١٣١.

(٣٦) القرارات النحوية والتصريفية ٥١١،٥١٢

(٣٧)ديوان الأدب ٣٩٦/١.

(٣٨) انظر شرح الشافية ٢٣/٢،والتبيان في تصريف الأسماء ص٢١٨.

(٣٩) انظر المصدرين السابقين .

وقد جعلها ابن جني مسألة الباب الذي جعل عنوانه : (في جواز القياس على ما يقل ، ورفضه فيما هو أكثر منه) ،واستحسن تساؤل الأخفش الذي افترضه وجوابه عليه : فإن قلت : إنه لم يرد عن العرب إلا كلمة واحدة وهي شَنَئي فكيف ساغ القياس عليها ؟ والجواب أنه لم يرد ما يخالفها فهي كل ما سمع فصارت أصلا يقاس عليه(٤٠) .

وخالف المبِّردُ سيبويهَ ، فرأى وجوب بقاء الضم والواو في فعولة ، لا فرق بين المذكر والمؤنث وصحيح اللام ومعتلها ، فيقول في حلوبة وعدوة وعدو : حلوبي وعَدُوِّي ، أما شنئي فهو شاذ لم يسمع غيره لا يجوز القياس عليه(٤١) .

أما معتل اللام مثل (بغيّ) فالنسب إليها كالنسب إلى (غَنِيّ) .

* تصغير (فَعُول) :

ذكر ابن سيده أنَّ تصغير فَعول بالهاء يكون بتركها، فيقال: امرأة صُبَيِّر . فإن حذفت الموصوف أثبتها(٤٢) .

يقصد بذلك أنه إذا حُذِفت كلمة (امرأة) فيقال : صُبَيِّرةٌ .

---

(٤٠) الخصائص ١/١١٥،١١٦

(٤١) انظر شرح الشافية ٢/٢٣،والتبيان في تصريف الأسماء ٢١٧.

(٤٢) المخصص ١٦/١٣٩ .

المبحث الثالث : الأحكام النحوية لصيغة فَعُول

المطلب الأول : إعمال (فَعُول)

الحديث عن إعمال (فَعُول) هو الحديث عن إعمال صيغ المبالغة ، وعَمَلُ صيَغ المبالغة لم يحْظَ بما حَظِيَ به اسمُ الفاعل من حديث في كتب النحويين ، ولَعَل سببَ ذلك اكتفاؤهم بالحديث عن عمل اسم الفاعل ، إذ هي فرعٌ له ، ومحمولة عليه .

أما اسم الفاعل فقالوا : إنه يعمل عمل فعله ،الموافق له في المادة والمعنى ، الجاري عليه في التصريف ، كقولك ضاربٌ ومستخرِجٌ يعملان عمل : يَضْرِب ويَسْتَخْرِج .

لكن لما كان عمله فرعًا عن عمل فعله شرطوا لعمله ألا يكون بمعنى الماضي، وأن يلي استفهامًا ، أو حرفَ نِداءٍ ، أو حَرْفَ نَفْيٍ ، أو أن يأتي صفةً ، أو مسندًا إلى غيره(٤٣) .

وصِيَغُة المبالغة هي في الأصل اسم فاعل أُرِيد المبالغة في كثرة وقوع الفعل الذي يقال بسببه الفاعل ،"فـ(فَعُول) في الحقيقة إنما هي بَدَلٌ من (فاعل) في المعنى " (٤٤)فقط .

ومع عدم المشابهة اللفظية وقع إعمال صيغ المبالغة عند البصريين ، كأنهم رأوا في المبالغة جبرًا لنقصان المشابهة اللفظية . يقول الرَّضيّ : " إنّما تعمل مع فوات الشَّبه اللفظي لجبر المُبالَغَة في المعنى ذلك النقصان ، و أيضاً فإنَّها فروع لاسم الفَاعِل المشابهة للفعل "(٤٥) ، والزّجّاجي يرى أنَّها تعمل عمل الفعل ، يقول :" اعلم أنَّ هذه الأمثلة تجري مجرى اسم الفَاعِل ، فتعمل فيما بعدها ... وذلك

---

(٤٣) انظر المقاصد الشافية ٤/ ٢٦١،٢٦٢.

(٤٤) المصدر السابق .

(٤٥) شرح الكافية : ٢ / ٢.٣ ، وانظر شرح قطر الندى : ١ / ٢٧٧ ، وهمع الهوامع : ٢ / ٩٧ .

قولك : هذا ضَروبٌ زيداًا، كما تقول هذا ضاربٌ زيداً "[٤٦] ، وفي شرح المفصَّل : " وقد أجروا ضرباً من أسماء الفَاعِلين مما فيه معنى المُبالَغَة مجرى الفعل الذي فيه معنى المُبالَغَة في العمل "[٤٧] .

أما الكوفيون فلم يعملوا شيئًا منها لفوات المشابهة اللفظية ، ولأن المعنى فيها فيه زيادة على ما في الفعل .

يقول الرَّضيّ : " و عِنْدَ الكوفيين لا يعمل شيء من أبنية المُبالَغَة لفوات الصّيغَة التي بها شابه اسم الفَاعِل الفعل ، و إن جاء بعدها منصوب ، فهو عِنْدَهم بفعل مقدّر "[٤٨] ، وقال الأزهري :" ولم يُجز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المُضَارِع ولمعناه ، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل "[٤٩] .

ومن أعمل هذه الصيغ أعملها لمعناها ، وهو المبالغة ، لا لمجرد صيغتها ،فإذا لم تدلّ على الكثرة فإنها لا تجري مجرى اسم الفاعل في العمل[٥٠] .

وقُسِّمت صيغ المبالغة في العمل إلى قسمين :قسمٍ يعمل كثيرًا ،فهو مما يكثر استعماله ، وذلك (فعَّال ، ومِفْعال ، وفَعُول).

والثاني : مايعمل بقِلَّةٍ ، وهو (فَعِيلٌ ،وفَعِلٌ)[٥١].

وسأقتصر البيان والشواهد على (فَعُول) دون سائر صيغ المبالغة .

ورد في كتب النحو عمل (فَعُول) ، واستشهدوا لذلك بشواهد من الشعر من ذلك :

قول ذي الرّمة[٥٢] :

---

(٤٦) الجمل في النحو ، ص٩٢ .
(٤٧) شرح المفصل : ٦ / ٧. .
(٤٨) شرح الكافية : ٢ / ٢.٣ .
(٤٩) شرح التصريح : ١ / ٦٨ .
(٥٠) انظر المقاصد الشافية ٤/٢٧٨ .
(٥١) انظر المصدر السابق .
(٥٢)ديوانه ٣٢٤.

هَجُــومٌ عليهــا نفسَــه غــير أنَّــهُ متى يُرْمَ في عينيه بالشَّبْحِ يَنْهِضِ

فــ(هَجُوم) نصب (نفْسَهُ) لأنه يريد أنَّ الظليمَ ألقى نفْسَهُ على البيض حاضنًا له .

وكذلك قول الراعي النميري(٥٣):

قَلَــى دِينَــه واهتــاج للشــوقِ إنّهــا على الشَّوقِ إخوانَ العزاءِ هَيُوجُ

فقد عملت (هَيُوج)النصب في (إخوان العزاء) مع تأخُّرِها .

ومثلهما ما أُنشِدَ لأبي طالب(٥٤) :

ضَرُوبٌ بِنَصْل السيف سُوق سِمانها إذا عَدِمُوا زادًا فإنَّك عاقِرُ

فــ(سوقَ) منصوبٌ بــ(ضَرُوب)

وجاء من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى :﴿ إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْــدِهَا لَغَفُــورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (النحل : ١١٩) .

وقعت خبراً لكان ، و المفعول محذوف ، و تقديره لغفورٌ الــذنوبَ فالعائــد محذوف، وتقديره : غَفورٌ لهم ذنوبَهم .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ (المعارج ٢١) .

أي منوعاً حقَّ الله أو منوعاً الخيرَ ، يقول ابن كثير : " أي : إذا حصلت لــه نعمة من الله بخل بها على غيره ، ومنعَ حقَ الله فيها "(٥٥)، فالعمل مقــدّر فــي فعول.

أما شرط إعمالها ، فلا تخلو من حالتين ،إما أن تكون بــ (ال) وإما أن تكون خالية منها .فإن كانت بــ(ال) .

---

(٥٣) ديوانه ٢٤ ، ونُسِب في الكتاب ١/١١. لأبي ذؤيب .

(٥٤) من شواهد الكتاب ١/١١١ .

(٥٥) تفسير القرآن العظيم : ٨ / ٢٢٦ .وانظر الصفة المشــبهة ومبالغــة اســم الفاعل في القرآن الكريم ٢٣٥

شروط إعمال صيغ مبالغة اسم الفَاعِل :

أ – إذا كانت مقترنة بـــ(أل) فهي كاسم الفَاعِل و الصِّفَة المُشَبَّهَة تعمل دون شرط،" وحكمها حكم اسم الفَاعِل سواء، فإن كانت بالألف و اللام الموصولة عملت مطلقاً "(٥٦) .

و تعمل عِنْدَها من الفِعل اللازم فتأخذ فاعلاً ، و من الفعل المتعدي فتنصب مفعولاً به عِنْدَ البصريين ، و أمّا عِنْدَ الكوفيين فتنصبه على أنَّه منصوب بفعل مقدر .

ب – إذا لم تكن مقترنة بـــ(ال) فيُشْتَرَط ما اشْتُرِطَ فـي اسم الفاعل : الاعتماد و الدِّلالَة على الحال و الاستقبال(٥٧) ، و أمّا شرط الحال و الاستقبال ففيه خلاف ، فقد جاء في شرح اللمحة البدرية :"زعم ابنا طاهر و خروف أنَّه يجوز إعمال هذه الأمثلة الخمسة بمعنى الماضي، و إن لم يَجُز ذلك في اسم الفَاعِل و استَدَلا بالسَّماع و القياس "(٥٨) ، ويقول ابن هشام في شرطي الاعتماد والدِّلالَة على الحال والاستقبال : " وإن كانت مجردة عملت بشرطين ، أحدهما : أن تكون بمعنى الحال والاستقبال ، والثاني أن تكون معتمدة ، وأُهْمِلَت إن كانت ماضية أو غير معتمدة " (٥٩)، فابن هشام يخالف ابني طاهر وخروف في عملها ماضياً(٦٠) .

وقد تحقق في الشواهد السابقة الدلالة على الحال والاستقبال ، وكذلك الاعتماد ،ممَّا يقوي رأي ابن هشام .

---

(٥٦) شرح اللمحة البدرية : ٢ / ٨٥، وانظر شرح شذور الذهب : ٣٩٢ ، وأوضح المسالك : ٢ / ٢٥.

(٥٧) شرح شذور الذهب : ٣٩٢ .

(٥٨) شرح اللمحة البدرية : ٢ / ٩. .

(٥٩) شرح شذور الذهب : ٣٩٢ ، وانظر أوضح المسالك : ٢ / ٢٥. .

(٦٠) انظر الصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل في القرآن الكريم ٢٣، ٢٣١.

المطلب الثاني : اتصال (ال) بـ (فَعُول)

من المعروف أن الأعلام لا تدخلها (ال) المعرَّفة ، لاستغناء العلم بعلميته عنها ، ومما ذكره العلماء مما جاء على (فَعُول) ما حُكِيَ عن الأصمعي أنه قال : شَعُوبُ : اسم للمنِيَّةِ ،وهي معرفة لا تدخلها الألف و اللام ...وسُمِّيَت شَعُوبُ لأنها تُفَرِّقُ[٦١] .

ومثلها : جَبُوب حينما تكون علمًا لا تدخلها أداة التعريف ، ويقال مثل هذا في كلِّ ما جاء على (فَعُول) علمًا ، من ذلك :

سَدُوس : قبيلة من بني بكر [٦٢]. و سَدُوم : سَدُوم : اسم قاضٍ كان في الدهر الأول[٦٣] . ويقال: هي مدينة من مدائن قوم لوط كان قاضيها يقال له سَدُوم[٦٤] . سَكُون : السَّكُون : حَيٌّ من اليمن . [٦٥]سَلُوق : سَلُوق : قرية باليمن[٦٦] .

عَرُوض : يقال لمكة والمدينة :عَرُوض[٦٧] . ونحوها .

---

(٦١) إصلاح المنطق ٣٣٥،٣٣٦

(٦٢) ديوان الأدب ١/٣٩١.

(٦٣)السابق ١/٣٩٥ .

(٦٤) لسان العرب (سدم).

(٦٥) ديوان الأدب ٦/٣٩١.

(٦٦)السابق ١/٣٩٤.

(٦٧)السابق ١/٣٩٢

المبحث الرابع : التنوع الدلالي لصيغة فَعُول

المطلب الأول : (فَعُول) اسمًا وصفةً ومصدرًا

حينما نفرق بين الاسم والصفة والمصدر فإنما نريد التحديد الدقيق لمدلول كلِّ لفظة عند نطقها .

فالاسم ما كان جنسًا غير مأخوذ من الفعل ، فهو يَدُلُّ على معنىً في نفسه دلالة مجردة ،وذلك نحو رجُل وفرَس وعِلْم وجَهل .

و أمَّا الصفة فهي ما كانت مأخوذة من الفعل ودلَّت عل بعض أحوال الذات، وذلك نحو كَتُوم ،وجَزُوع ، وهَلُوع .

أما المصدر فهو أصل المشتقات ،وهو الحدث الواقع على الفِعْل .وذلك نحو (قَتَلَ ، يقتلُ ، قَتْلًا ، فتحَ يفتحُ ، فتحًا)[٦٨].

ومن هنا يمكن أن نقول : إن كلَّ صفةٍ ومصدرٍ اسمٌ ، وليس كلُّ اسمٍ مصدرًا أو صفةً .

وعُرِف في العربية اختصاص الأسماء بأبنية لا تشاركها فيه الصفات ولا المصادر ، واختصاص الصفات بأبنية لا تشاركها فيها الأسماء[٦٩] .

وإذا استعرضنا ألفاظ صيغة (فَعُول) ومدلولاتها في سياقاتها وجدناها جاءت اسمًا ومصدرًا وصفةً .

* (**فَعُول)اسمًا** :

تأتي (فَعُول) اسمًا مثل : خَرُوف لما دونَ الجَذَعِ من الضأْنِ ، وعَتُود لما رَعى وقَوِيَ وأَتى عليه حَوْلٌ من أولاد المعز، وقَدُومٌ للحديدة التي يُنحَتُ بها، وعَمُود للخشبة التي يقوم عليها البيت ، وعَجُوز للمرأة الكبيرة ، وغيرها .

و تكون أسماء معارف نحو : سَدُوس : قبيلة من بكر ، وتَنُوخ : حَيٌّ من اليمن .

---

(٦٨) انظر صيغة (فعيل) دراسة نحوية صرفية دلالية ١٨ و ٥١.

(٦٩) انظر الأبنية المختصة باسم أو صفة في كتاب سيبويه .ص ٨٧٨

وإذا استعرضنا الألفاظ الواردة في العربية على صيغة (فَعُـول) واسـتقرأنا دلالاتها نجد أنها لا تنفرد بدلالة واحدة ، وإن كان أكثر ألفاظها دالةً على المبالغة ، ولكنها جاءت بدلالات أخرى ،من هذه الدلالات الاسمية ، فإنَّ اسم الشيء الذي يُفعَل به يكون على (فَعُول) غالباً فـ (السَّجُور) ما يُسجَر به التنور و(الفَطور) ما يُتَناولُ طَعامًا في أول النهار(٧٠) .

ومما يستأنس به هنا أنَّ أكثر الأدوية تُبنَى على (فَعُول)، يقول الدكتور فاضل السامرائي : " والطريف في هذا البناء أعني بناء (فَعُول) في الأدوية أنـه يقابـل بناء (فُعَال) الذي يكون للأدواء غالباً كالصُّداع والزكام، فالفتحة في (فَعُول) تقابل الضمة في (فُعَال) والواو تقابل الألف ، فهو مقابلٌ لبناء الداء؛ لأنه ضِدُّهُ ، وهو بناءٌ يدل على طرافة ، فإنه إن كانَ مقصوداً فهو واضح الطرافة، وإن كانَ مـن الموافقات فهو موافقة طريفة أيضاً "(٧١).

وأقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال (فعول) اسمًا للدلالة على الدواء ونحوه لكثرة مجيئها في كلام العرب نحو : غَسول ، ومَضُوغ ، ودَلُوك (٧٢).

وإذا كان اسم الشيء الذي يُفْعَل به يكون على (فَعُول) غالبًـا ، كالوَضُـوء للماء الذي يُتَوضَّأُ به ، والوَقُود لما تُوقد به النار ، والسَّحُور لما يُتَسَـحَّر بـه ، وكذا الفَطُور لما يُفْطَر عليه ، والغَسُول لما يُغْسَل به ، والسَّجُور لما يُسْـجَر بـه التَّنّور؛ فإنَّهُ يمكن القولُ أنَّ بناء (فَعُول) في المبالغة منقول من أسماء الذَّوات(٧٣) .

وعُدَّ من أسماء الذوات ما لحقته التاء كالحَلُوبة للدابَّة التي تُحْلَب ، والرَّكُوبة للتي تُرْكَب .لأنَّ الكلمة بالتاء أصبحت اسمًا ، واختفى منها الحدث أوكاد . ولذلك

---

(٧٠) معاني الأبنية ص١...
(٧١) السابق ص١..، ١.١.هامش ٦
(٧٢) مجموعة القرارات العلمية ص
(٧٣) معاني الأبنية ص١...

قال الفارابي : الجَلُوبة : ما يُجْلَبُ للبيع ، و الحَلُوبة : ما يحلبون ، والرَّكُوبة: ما يركبون(٧٤) .

* (فَعُول) صفة :

نريد بالصفة هنا تلك الأسماء التي يوصف بها ، سواءٌ أكانت مشتقة أم غير مشتقة ، وباختلاف دلالاتها ، فالفاعل والصفة المشبهة وصيغة المبالغة بينها ربط وثيق "من جهة أنها تُشْتَقُّ من الفعل المتعدي ، كما هو الحال في صيغتي اسم الفاعل والصفة المشبهة ، واللازم قياسًا كما هو في الصفة المشبهة . ثم تفترق الثلاثة في المعنى العام الذي يؤَدِّيه البناء في سياق الجُمَل من حيث : الثبوت ، والحدوث ، والمبالغة ، والتكثير .ويشارك هذه الصيغ الثلاث في كونها وصفًا اسم المفعول "(٧٥).

و صيغة (فَعُول) حينما تَرِدُ صفةً ، أو مفهمَةً لِحَدَثٍ فإنها تشير إلى درجة عالية في الوصف المعين ، أو إلى حدثٍ يتكرر وقوعه ،أو إلى حدثٍ يحدث بقوَّة كبيرة ، ولذلك تحتفظ بقوّةٍ معيَّنة في التعبير عن الصفة والحدث(٧٦) .

وقد جاءت (فَعُول) دالَّة على اسم الفاعل ، وعلى المبالغة فيه ، وعلى الصفة المشبهة به ، وعلى اسم المفعول ، ولكن بدرجات متفاوتة .

* (فَعُول) بمعنى (فَاعِل) مرادًا بها المبالغة :

يأتي الوصف في لغة العرب على صيغة (فاعل) ، فيدل على ما يدل عليه فعله من وقوع الحدث ، فإن أرادوا التكثير في الفعل حولوا الصيغة إلى شكل جديد يُفْهِم الدلالةَ المرادةَ ، فَشَاكِرٌ – مثلاً– دلت على حدث الشُّكْر من فاعله ، فإذا أريد التكثير قيل شَكُور .

---

(٧٤) ديوان الأدب ١/

(٧٥) انظر العربية الفصحى لهنري فليش ص ١٢٥،١٢٦.

(٧٦) صيغ المبالغة القياسية : اتحاد المبنى والمعنى ٥٩.

وقد جاءت ألفاظ على صيغة (فَعُول) حملها العلماء على معنى (فاعل) دون مبالغة من ذلك :

طَهُور في قول الله تعالى :﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً﴾ (الفرقان ٤٨) فقد فُسِّرت (طَهُور) بمعنى الفاعل (٧٧). وهذا الرأي ليس متَّفقاً عليه فقد فُسِّرت بأنها اسمٌ لما يُتَطَّهر به ، وفُسِّرت بأنها مصدر(٧٨) . قال الأزهري : " وكلُّ ما قيل في قوله عز وجل ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً﴾ فإنّ الطَّهُور في اللُغَة هو الطَاهُر المُطَهِّر "(٧٩). فيكون بمعنى (فاعل) وفيه مبالغة .

ومما حُمِل على معنى (فاعل) يَئُوس في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَا الْأِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثمّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ أَنَّه لَيَؤُوسٌ كَفُورٌ﴾ (هود : ٩) .

يقول القرطبي: " أي: يائس من الرَّحمة"(٨٠) "وهذا لا يعنى أنَّ الألفاظ التي جاءت على فَعول (يؤوس ، طَهور) جاءت للدِّلالَة على صيغة (فاعل) فقط ، ولكنَّها في الأصل للدِّلالَة على المُبالَغَة ، وهى مع دلالتها على المُبالَغَة ، تدل على معانٍ أخرى كما سبق ، ولكن الدِّلالَة على المُبالَغَة فيها أصل إذا اتصلت بالبشر ، فعند اتصالها بالبشر تدل على المُبالَغَة لا شك ، ولكنّها تحمل في طياتها معاني أخرى، فقد سبق أن ذكر القرطبي أنّ يئوسًا بمعنى الفَاعِل ، وفسرها على ذلك ، ففي موضع آخر يرى أنَّها بمعنى المُبالَغَة "(٨١) يقول : " ويَئُوس على التكثير كفَخور لِلمُبَالَغَة" (٨٢).

---

(٧٧) تفسير القرطبي : ٣٩/١٣.
(٧٨) البحر المحيط ٤٦٢/٦.
(٧٩) تهذيب اللغة ١٧٢/٦.
(٨٠) الجامع لأحكام القرآن : ١١/٩
(٨١) الصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل في القرآن الكريم ٣١،٣١١.
(٨٢) الجامع لأحكام القرآن : ١١/٩

ومما حُمِل على معنى الفاعل (نَصُوح) في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحاً ﴾ (سورة التحريم :٨).أي :الصادقة الناصحة(٨٣).

ونصَّ ابن سيده على أنَّ كلَّ ما كان وصفًا لمؤنَّث ولم تدخله علامة التأنيث في آخره فإنه يكون بمعنى (فاعل) ،تقول : امرأة ظلومٌ ، وغضوبٌ ، وجَحودٌ :معناه ظالمة ، وغاضبة ، وجاحدةٌ . ومنه يُفْهَم أنه لا يمكن أن يقال : ظلومة ، ولا غضوبة ، ولا جحودة . وهذا هو الرأي الشائع بين النحاة الأقدمين(٨٤) .

ودرس مجمع اللغة في القاهرة هذه القضية ، وأصدر فيها قرارًا يمنع فيه لحاق تاء التأنيث صيغة (فَعُول) إذا كانت بمعنى (فاعل) ، ثم أعاد النظر في قراره بناءً على رغبة بعض أعضائه ، وتناوله بالبحث والدراسة، وانتهى إلى أنه:

(أ) يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة (فَعُول) بمعنى (فَاعِل) لما ذكره سيبويه من أنَّ ذلك جاء في شيءٍ منه، وما ذكره ابنُ مالك في التسهيل من أنَّ امتناع التاء هو الغالب، وما ذكره السيوطي في الهمع من أنَّ الغالبَ ألا تلحق التاء هذه الصفات، وما ذكره الرضي من قوله : " ومما لا يلحقه تاء التأنيث غالباً مع كونه صفةً فيستوي فيه المذكر والمؤنث (فَعُول) .

ويمكن الاستئناس في إجازة دخول التاء في (فَعُول) بأنَّ صيغ المبالغة كاسم الفاعل يمكن أن تتحول إلى صفاتٍ مشبهة، وعلى ذلك في حالة دلالتها على الصفة المشبهة يمكن أن نلمح المعنى الأصلي لها وهو المبالغة، فتدخل عليها التاء جرياً على قاعدة دخول التاء في اسم الفاعل، وفي صيغ المبالغة للتأنيث .

---

(٨٣) انظرجامع البيان في تأويل القرآن : ٢٣/٤٩٥

(٨٤) انظر إصلاح المنطق ٣٥٧،والمخصص ١٦/١٣٨ ، وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٣٧.

(ب) وعلى هذا يجري على تلك الصيغة – بعد جواز تأنيثها بالتاء– ما يجري على غيرها من الصفات التي يفرق بينها وبين مذكرها بالتاء، فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث(٨٥).

وناقش الباحث خالد العصيمي هذا الرأي في رسالة علمية (٨٦) وانتهى إلى ترجيح منع دخول تاء التأنيث على (فَعُول) إذا كان بمعنى (فاعل) استنادًا إلى أقوال العلماء الأقدمين ، واعتمادًا على السماع المنقول عنهم ، وإمكان توجيه المسموع الذي اعتمد عليه المجمع في التجويز ، فسماع مَلُولة ، وفَرُوقة ، وصَرُورَة لا يعني التأنيث ،وإنما هي للمبالغة ، بدلالة صحة وصف المذكر بها ، فيقال : رَجُلٌ مَلُولة وصَرُورة و فَرُوقَة .

أما عَدُوَّة التي حكى كثيرٌ من المتقدمين سماعها فقد نصُّوا على شذوذها ، ويمكن تخريجها – أيضًا – بأنها حملٌ على الضدِّ (صديقة) فقد حملوا الضدَّ على الضدِّ ، كما حملوا النظير على النظير ، وقد جاء (وأنتِ صديق) حملًا على (عَدُوّ) فكذلك قالوا (عَدُوَّة) حملًا على (صديقة) .

نخلص إلى أنَّه يمتنع دخول التاء في (فَعُول) بمعنى (فَاعِل) لأنها وَصْفٌ مشتركٌ ، يُقالُ : رجل صَبور، وامرأة صَبور،.وذلك لوجود السماع ، وضعف الاستناد إلى ما خالف المسموع الكثير.

أمَّا عِلَّة تساوي المذكر والمؤنث في (فَعُول) بمعنى (فاعل) وعدم دخول تاء التأنيث على آخر ما كان للمؤنث فلأسباب ثلاثة :

١- لم تُبْنَ على الفعل ، وذلك أن (فاعلاً) مبنيٌّ على(فَعَل) و (مُفْعِلاً) مبنيٌّ على (أَفْعَل) و(فَعِيلاً) مبنيٌّ على(فَعُل) و(فَعِلاً) مبنيٌّ على (فَعِلَ) ، فلما لم يكن لـ (فَعُول) فِعْلٌ تدخله تاء التأنيث تُبْنَى عليه لزمه التذكير لهذا المعنى " (٨٧).

---

(٨٥) صدر قرار الموافقة على الحكم السالف في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين سنة ١٩٦٨م .انظر أصول اللغة ص ٧٤.

(٨٦) القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٤٨٦– ٤٩١

(٨٧) المخصص ١٦ /١٣٨.

٢- " أنها نُقِلت عن بابها الذي هو اسم الفاعل لتدل على المعنى الذي تخصصت به ، وهو التكثير والمبالغة[٨٨] .

٣- أنها جرت مجرى المنسوب ، نحو : دارع ونابل ،فلم يدخلوا فيه التاء لذلك[٨٩] .

* **مجيء (فَعُول) صفة مشبهة** :

تشترك صيغة المبالغة مع الصفة المشبهة في صيغة (فَعُول) ويفترقان في الدلالة ، فحينما تدلُّ الصيغة على درجة عالية في الوصف المعين ، أو إلى حدثٍ يتكرر وقوعه فهي للمبالغة ، وحينما تدلُّ على الثبوت أو السجايا والطبائع فهي صفة مشبهة ، وبين صيغ المبالغة والصفة المشبهة درجة التقاء في المعنى . يقول الغلاييني : " وصيغ المبالغة ترجع عند التحقيق إلى معنى الصفة المشبهة ، لأنَّ الإكثار من الفِعْل يجعله كالصفة الراسخة في النفس " [٩٠] فالالتقاء بينهما في المعنى حاصل ، لكنه لا يكون قاعدة مقيسة في كُلِّ الأحوال ، بل يبقى لكُلٍّ منهما معنى خاصٌّ ينفرد به ، لأنَّ وظيفة البناء توجيهُ الذهن إلى دلالة معينة في صورة معينة ، يكون فيها تناسب بين الصورة الراسخة في الذهن والمعنى الدلالي الذي يؤديه البناء [٩١].

يقول سيبويه : " تقول : أعبدُالله أنت رسولٌ له وأنت رسوله ، لأنك لا تريد بـ (فَعُولٍ) ههنا ما تريد به في ضَرُوب ، لأنك لا تريد أنْ تُوقِع منه فِعْلاً عليه ، فإنما هو بمنزلة قولك : أعبدُ الله أنتِ عجوزٌ له " [٩٢]يعني أنك لا تقول : هذا رسولٌ زيدًا ،كما تقول هذا ضروبٌ زيدًا ، فالرسول اسم للمرسَل لا مبالغةً في المرسِل ، فهو بمثابة عجوز التي لا تجري مجرى الفعل ، فلا تنصب عبدالله الذي

---

(٨٨)شرح المفصل ١.٢/٥.
(٨٩) المصدر السابق .
(٩٠) جامع الدروس العربية ١٩٨/١ .
(٩١) صيغ المبالغة القياسية ٥٩،.٦.
(٩٢)الكتاب ١١٧/١.

ولي همزة الاستفهام ؛ لأنها غير صالحة للتفسير ، لأن المفسّر إما فِعْلٌ أو شبيهٌ به(٩٣) .

وقد فُسِّرت ألفاظ جاءت على (فَعُول) بأنها من باب الصفة المشبهة ، وإن كانت قليلة ، وليس هناك لفظة واحدة على هذه الصيغة مراداً بها الصفة المشبهة لا يتطرق إليها احتمال معنىً آخر ، ولكن هناك ألفاظ تعددت فيها وجهات النظر، كان من بين الآراء أنها صفة مشبهة ، من ذلك :

١- وَقُور : رجلٌ وَقُورٌ ، وهي وَقُورٌ.

٢- طَهُور في قول الله تعالى :﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً﴾ فقد اختلفت التفسيرات في كلمة (طَهُور) كان منها أنها صفة مشبهة من الثلاثي (طَهُرَ وطَهَرَ يطْهُر) ،باب كَرُم ،ونَصَر وزنه (فَعُول) بفتح الفاء(٩٤) .

٣- عَدُوّ في قوله تعالى : ﴿ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُ ﴾ (سورة طه : ٣٩) قال الألوسي " بناء على أنَّ (عَدوّ) صِفَة مُشَبَّهَة ، وهي للثبوت فيَدُلُّ على ثبوت عداوته لله تعالى و عداوته لرسوله عليه السلام"(٩٥).

٤- حُمِل على ذلك جملة من صفات الله جل وعلا ، فصفاته متناهية في الكمال لا يمكن المُبالَغَة فيها ، و المُبالَغَة تكون في صفات تقبل الزيادة و النقصان ، و صفات البشر قابلة لذلك ، أمّا الخالق فمنزّه عن ذلك ؛ لذلك اعتبروا المُبالَغَة في تعدد المتعلقات و في الفعل لا في الصِّفة(٩٦) . ولذلك عَدَّ بعضهم (رؤوف) صفةً مشبهةً(٩٧).

ويمكن أن يقال في غيرها من الصفات التي يمكن أن يكون فيها النقص والزيادة ، إذا كانت في وصف الخالق جلَّ وعلا .

---

(٩٣)انظر المصدر السابق حاشية رقم ١.
(٩٤) الجدول في إعراب القرآن وصرفه ٢٩٨/٩ .
(٩٥) تفسير الألوسي : ١١ / ١٨٧ .
(٩٦) الكشاف : ٤ / ٩ .
(٩٧) الجدول في إعراب القرآن وصرفه ٢٤٦/١.

أما قياسيتها فقد تناولها مجمع اللغة بالقاهرة ، واتخذ فيها قرارًا بصحة قياسيتها عند الحاجة لذلك ، وبرر القرار بورد أمثلة تزيد على المئة ،مما صيغ من الأفعال اللازمة على صيغة (فَعُول) دالة على الصفة المشبهة ، وقد تكون دالَّةً على المبالغة بحسب مقامات الكلام .

وأشار الباحث خالد العصيمي في دراسته لقرارات المجمع إلى أن القول بقياسيتها مرجوح وليس براجح ، وعلل ذلك بأنه لم يُسمع عند المتقدمين القول بغالبيتها فضلا عن القول بالقياس فيها، أما وجود عدد من الأفعال اللازمة التي صيغ منها (فَعُول) فبعضها غير مسلَّمٍ به ، والقول بالقياس بناءً على ما يمكن قبوله يؤدي إلى القول بالقياس في اسم الفاعل الدالّ على الثبوت كـ (فاره ، وفارس ، وفاجر ، وعاقر) ونحوها ، لأنه يضاهي المسموع من (فَعُول) المصاغ من اللازم ، ثمّ إن بعض المتقدمين نصَّ على أن صيغ الصفة المشبهة سماعية ، وليست بقياسية كاسم الفاعل ؛ وذلك لاختلاف صيغها وتداخلها ، فلا يضبطها قياس ،وإنما هي مبنية على الغالب(٩٨) .

وأرى أن الأخذ بهذا الرأي أولى ، لأن فيه الكفاية بحاجة مستعمل اللغة ، ولا أرى الحاجة داعية إلى فتح باب القياس فيها .

* (فَعُول) بمعنى (مفعول) مرادًا بها المبالغة :

رأينا في العدول بالصيغة من (فَاعل) إلى (فَعُول) أنَّه أفاد تكثير المعنى ، وزاد من قوته ، وبالغ في الحدث ،

ووقوع (فَعُول) موقع (مفعول) يفيد ذلك – أيضًا – فإذا قلنا مثلاً : امرأة ذعور ،فإنا المعنى : مذعورة .ولكن استعمال ذَعُور أبلغ من استعمال مذعورة . فالأُولَى تعني أنها تُذْعَر من كلِّ شيء ، فكأنَّ الذُّعر ثابتٌ لها ، ملازمٌ لحياتها . والثانية تعني وقوع الذعر لها مرة ، إما في الحال أو الاستقبال ، ولا يلزم أن يستمر هذا الذعر في حياتها.

(٩٨) القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٤٦٤– ٤٦٥

وجاء من هذه الصيغة ألفاظ كثيرة بمعنى مفعول ، منها : شاةٌ رَغُوثٌ :يرغَثُها ولدُها، وامرأة ذَعُورٌ : مذعورة ، وبئرٌ غَرُوفٌ : يُغْتَرَفُ منها باليد . ومنها في كتاب الله جل وعلا: ﴿ إنها بقرةٌ لا ذَلُولٌ ﴾ (البقرة ٧١). إذ جاءت لفظة (ذَلُول) نعتاً لـ (بقرة) والمعنى (مذلَّلة)، وهذا من باب المبالغة .

ومما جاء للمذكر في الكتاب العزيز قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ﴾ (الأنبياء ٨).

وإذا كانت (فَعُول) بمعنى (مَفْعول) لحقتها التاء ، فَرْقًا بين ماله الفِعْل وما الفعلُ واقعٌ عليه ،فقالوا : جَمَلٌ رَكُوبٌ وناقةٌ رَكُوبَةٌ، ورَغُوثٌ للتي يَرْغَثُها ولَدُها، فلم يُلْحِقُوها تاء التأنيث ، ولو قالوا : رَغُوثَة لكان صوابًا[٩٩] ، وجعل ابن مالك هذا على سبيل القلة[١٠٠]، أي لما ليس له مذَكَّر كالحَلُوبَة ، والرَّغُوثة . وجعل الشاطبي ذلك بإطلاق ، لأنَّ القصدَ الفرْقُ بين ما كان بمعنى (فاعل) فهذا لا تلحقه التاء ، سواءٌ كان لمذكَّر أم لمؤَنَّثٍ[١٠١] . أما ما كان بمعنى (مفعول) فتلحقه التاء مذَكَّرًا ومُؤَنَّثًا ، بل إنهم توسَّعوا فيه ، فألحقوا التاء بما كان بمعنى(مَفْعول)حتى وإنْ لم يكن له مذكَّر ،فقالوا : حَلُوبة لما يُحْلَبُ ،ورَغُوثَة للتي يَرْغثها ولدها ،أي يرضعها.

ولخَّص ابن مالك حكم لحاق التاء صيغة (فَعُول) بالمعنيين فقال:

ولا تَلِي فارقةٌ فَعُولاً أصلاً، ولا المِفعالَ والمِفعِيلا

" أشارَ بقوله:(ولا تلي فارقةٌ فَعُولاً..) إلى أنَّ من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء وهو ما كانَ من الصفات على (فَعُول) وكانَ بمعنى فاعل، وإليه أشارَ بقوله:(أصلاً)، واحترز بذلك من الذي بمعنى مفعول، وإنما جعل الأول أصلاً لأنه أكثر من الثاني، وذلك نحو:(شَكُور، وصَبُور) بمعنى: شاكر، وصابر، فيقال للمذكر

(٩٩) المخصص ١٦/ ١٣٨.
(١٠٠) شرح الكافية الشافية ٤/١٧٤،.١٧٣٩.
(١٠١) المخصص ١٦/ ١٣٨.

والمؤنث (صَبور وشَكور) بلا تاء نحو: هذا رجلٌ شكور، وامرأةٌ صَبور . فإن كان (فَعُول) بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء نحو:(رَكُوبة) بمعنى: مركوبة "[١٠٢].

• * **مجيء المصدر على صيغة (فَعُول) :**

جاءت ألفاظٌ على صيغة (فَعُول) عدَّها بعضهم مصادر ، وهي قليلة لاتصل إلى درجة القياس عليها، بل الذي نص عليه العلماء أنها محصورة في ألفاظ محدودة، من ذلك :

القَبُول : مصدرُ قَبِلَ القابلُ الدلوَ ،كعَلِم وهو أي القابل الذي يأخذها من الساقي وضده الدابر[١٠٣].

القَبولُ: أن تَقْبَلَ العَفْوَ وغيرَ ذلك، اسمٌ للمَصْدَرِ قد أُمِيتَ فِعْلُه[١٠٤].

من هذا يكون في المعنى الأول مصدرًا ، وفي الثاني اسم مصدر .

وحُكِيَ عن أبي عمرو بن العلاء أنَّه قال: القَبُول بالفتح مصدر لم أسمع غيره، وزعم بعضهم أنه يقال في لغة : الوَضُوء بالفتح للمصدر والوَقود كذلك ، وقال بعضهم : القَبُول والوَلُوع مفتوحان وهما مصدران شاذان ، وما سواهما من المصادر فمبني على الضم[١٠٥].

وأوضح المبرد ذلك بالمثال فقال كقولنا:(توضأتُ وَضُوءاً حسناً، وتطهرتُ طَهُوراً، وأُولعتُ به وَلوعاً، ووقدتُ النارَ وَقُوداً على أنَّ الضمَّ في الوقود أكثر وأحسن إذا كانَ مصدرًا[١٠٦].

قال الصاغاني " قال الأصمعي: قلتُ لأبي عمرو: ما الوَضوء بالفتح؟ قال: الماء الذي يُتَوَضَّأُ به، قلت: فالوُضُوءُ بالضم؟ قال: لا أعرفه".

---

(١٠٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٦١/٦.
(١٠٣) تاج العروس (قبل) .
(١٠٤) القاموس المحيط (قبل) .
(١٠٥) المزهر ٧٣/٢.
(١٠٦) المقتضب:١٢٨/٢ .

وأما إسباغُ الوَضُوءْ فبفتح الواو لا غير؛ لأنه في معنى إبلاغ الوَضُوء مواضِعَه، وذكر الأخْفَشُ في قوله تعالى: ﴿وَقُودُها النّاسُ والحِجارَةُ﴾ فقال: الوَقودُ -بالفتح- الحَطَب، والوُقُودُ -بالضم-: الاتِّقاد وهو المصدر، قال: ومِثل ذلك الوَضُوْءُ وهو الماء والوُضوءُ وهو المصدر، ثم قال: وزعَموا أنَّهما لُغتان بمعنى واحد؛ تقول: الوَقود والوُقود يجوز أن يُعنى بهما الحَطَب ويجوز أن يُعنى بهما المصدر(١٠٧) .وقال غيره: القَبُول والوَلُوْعُ مَفتوحان وهما مَصدران شاذّان .

وقال ابن عصفور في مثل هذه المصادر: " ومن المصادر ما جاءَ نادراً فيُحفَظ ولا يُقاس عليه في الكلام ولا في الشعر، فمن ذلك (فَعُول) ولم يأتِ منه إلا الوَضُوء، والطَّهُور، والوَلُوع، والوَقُود، والقَبُول "(١٠٨) وعند ابن السكيت :" ومثْلُ الوَلُوع الوَزُوع ' تقول : أُوزِعْتُ به مثل أُولِعْت " .

ونخلص إلى أنَّ المتفق عليه القَبُول والوَلوع ، وأنهما جاءا على صيغة (فَعُول) شذوذًا ، ويضاف لهما الوَزُوع .

أما الوَضوء ، والوَقُود ، والطَّهُور ، فمنهم من عدَّها أسماء ذوات ، ومنهم من عدَّها مصادر ، ولكن المتفق عليه أنَّ ما جاء على هذه الصيغة قليل .

المطلب الثاني : (فَعُول) في القرآن الكريم :

وردت (فَعُول) في القرآن الكريم كثيرًا ، وكانت دالَّةً على صفات ، منها ما هو لله جلّ وعلا ، ومنها ما هو لغيره .

فأما ما كان لله تعالى فهي خمس : غَفُور ، وَدُود ، عَفُوّ ، شَكُور ، رَؤُوف(١٠٩) .

فالغفور جاءت في خمس وتسعين آية ،والودود في آيتين ، واجتمعتا في قوله تعالى :﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴾(البروج١٤) وعَفُوّ جاءت في خمس آيات ، اجتمعت مع غَفُور في أربع ، منها قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴾(الحج ٦).

---

(١٠٧) معاني القرآن ٢/ .

(١٠٨) المقرب:٤٨٩ .

(١٠٩) صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم ص ١٥٢ .

وشكور جاءت في أربع آيات ، اجتمعت في ثلاث منها مع غَفُور ، ومرة مع حَلِيم ،في قوله تعالى : ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ﴾(التغابن ١٧) . أما رَؤُوف فقد جاءت في عشر آيات ، اجتمعت مع رَحِيم في ثمان ، منها قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ (البقرة ١٤٣) .

وقد جاءت رَءُوف صفة للرسول في موضع واحد ، في قوله جل وعلا : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (التوبة ١٢٨) .

وجاءت شَكُور صفة لغير الله في ست آيات ، منها قوله تعالى :﴿وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾.

وبهذا تكون تكررت هذه الألفاظ على هذه الصيغة مئة وثلاثًا وعشرين مرةً .

وقد جاءت تسعٌ وعشرون لفظة في كتاب الله على هذه الصيغة ، أُوردُها على حسب عدد تكرارها ، على النحو الآتي :

رَسُول : تكررت مئتين وستًّا وثلاثين مرة . عَدُوّ : تكررت ثلاثًا وأربعين مرة. كَفُور : تكررت ثنتي عشرة مرةً . فَخُور : تكررت أربع مرات ، عَجُوز أربع مرات ، ووَقُودٌ أربع مرات .الزَّبُور :تكررت ثلاث مرات . الغَرُور : تكررت ثلاث مرات . يَؤُوس : تكررت ثلاث مرات .ذَلُول : تكررت مرتين .ظَلُوم : تكررت مرتين . أما ما جاء مرة واحدة فـ جَزُوع ، جَهُول ، الْحَرُورُ ، حَصُور ، حَمُولَة ، خَذُول، ، رَكُوب ، زَهُوق ، طَهُور ، عَبُوس ، عَجُول ، قَتُور قَنُوطٌ ، كَنُودٌ ، مَنُوع ، مَنُون ، نَصُوح ، هَلُوع .(١١٠).

فيكون ما جاء على (فَعُول) في القرآن الكريم أربعًا وثلاثين لفظةً ، وبتكررها بلغت أربعمائة وثمانيًا وخمسين مرة .

(١١٠) الصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل في القرآن الكريم ٤.٢،٣٩٨.

وجاء في دراسة الباحث كمال حسين رشيد أن عدد ماجاء على (فَعُول) في القرآن الكريم أربعٌ وعشرون لفظة ، تكررت مئة وستًّا وتسعين مرة[١١١] ، وسبب هذا أنه غَفَل عن (رسول) التي تكررت مئتين وستًّا وثلاثين مرة ، إضافة إلى عدم ذكر حَصُور، مَنُون، رَكُوب، الغَرُور، الزَّبور، عَجُوز، كَفُور ، وَقُود ، ذَلُول .

وجعل الباحث سمير محمد عزيز ألفاظ الصيغة في القرآن خمسًا وثلاثين ، وسبب ذلك أنه وَهِمَ في (عُرُب)فعدها منها ، ولعل سبب الوهم أن (عُرُب) جمعٌ لـ(عَرُوب) وهي على (فَعُول)[١١٢] .

أما دلالات ما جاء منها في القرآن الكريم ؛فلخصها الباحث سمير محمد عزيز في :

١ – للدّلالة على الكثرة و المُبالَغة :

﴿ إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴾ (سورة المعارج ١٩) . الهَلُوع سرعة الجَزَع عِنْدَ مسّ المكروه ، و سرعة المنع عِنْدَ مسّ الخير "[١١٣] ، ﴿ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾ (سورة الإسراء ٢٧) " عَظِيم الكُفْرَان "[١١٤] .

٢ – للدّلالة على الشدّة :

﴿ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴾ (سورة الإنسان ١).

و العَبُوس هو الاشتداد في الشيء ، و يقول ابن منظور : " عبس اليوم : اشتدّ، فهو : عَابِس، و عبّاس ، و عَبُوس "[١١٥] ، فَوُصِف يوم القيامة بهذا الوصف لما فيه من شدَّة .

---

(١١١) صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم ص ١٦١.
(١١٢) الصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل في القرآن الكريم ٣٩٨،٤.٢.٤.
(١١٣) الكشّاف : ٤ / ٦١٧ .
(١١٤) السابق : ٢ / ٣٨١ .
(١١٥) المعجم الوسيط : (عبس) .

٣ – للدّلالة على النسب :

﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ﴾ (سورة الحج ٣٨).

فكفور على وزن فَعُول ، و هي لا تَدُلّ على كثرة الكفر ، فالمعنى معنى النسب أي : صاحب الكفر [١١٦] .

٤ – المحوُ و الإزالة :

﴿ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا ﴾ (سورة النساء ٤٣) . " عفا الأثر : زال و امَّحى، و عفا عن ذنبه : لم يعاقبه عليه "[١١٧] .

٥ – السرعة و العجلة :

﴿ وكَانَ الإِنسَانُ عَجُولاً ﴾ (سورة الإسراء ١١) . يتسرَّع في طلب ما يقع بقلبه و يخطر بباله ، لا يتأنى به تأني المتبصر "[١١٨].

٦ – الثبوت و دوام الوصف عِنْدَ اقترانها بالصِّفَة المُشَبَّهَة :

﴿ أَنَّه لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴾ (سورة هود ١). اقترنت صيغة المُبالَغة بالصِّفَة المُشَبَّهَة (فَرِح) للدِّلالَة على الثبوت و دوام الوصف، فهو يفرح ويفخر بما ناله من السَّعة ويَنْسَى شكر الله عليه [١١٩] .

٧ – الكثرة و الدَّوام عِنْدَ تتابع صيغتين على نفس الوزن :﴿ إِنَّه كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً ﴾ (الأحزاب٧٢) . أمّا ظَلُوم فلأنَّه بعد أن أنعم الله عليه بنعم كثيرة ، كَثُرَ كفره بها فصار ظالماً لنفسه، فاقترنت (ظلوم) الدالَّة على كثرة الظلم مع (جَهُول)، فمن كثر جهله دام ظلمه لنفسه، و الصيغتان للدِّلالَة على التكثير و المُبالَغَة والدوام [١٢٠].

---

(١١٦) لسان العرب : مادة (كفر) .

(١١٧) المعجم الوسيط : (عفو) .

(١١٨) الكشّاف : ٢ /٤٤. .

(١١٩) الجامع لأحكام القرآن : ٩ / ١١ .

(١٢٠) انظر جامع البيان: ٢/ ٣٤٢ ، وتفسيرالقرطبي : ١٤ / ٢٥٧ ، وتفسير البغوي : ٦ / ٣٨١ .

الخاتمة

تتلخص أهمّ النتائج التي تَوَصَّلَ إليها البحث فيما يلي :

١ – تستخدم صيغة فعول للمبالغة ، وهي إحدى الصيغ الخمس المشهورة التي تشتق من الفعل الثلاثي ، ومن الأمثلة التي جاءت على هذه الصيغة للمبالغة شَكُور ، وصَبُور، وأَكُول وضَرُوب ، ووَصُول .. ومن ذلك قول الله – تعالى – : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ (من الآية ٤٨ الفرقان) ، وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا ﴾ (من الآية ٨ التحريم).

٢ – تستعمل صيغة فعول صفة مشبهة وذلك في الفعل الذي على وزن " فَعُل " بضم العين مثل وَقُر فهو وَقُور ، وهي حينئذ إحدى أربع صيغ تكون صفة مشبهة للفعل الذي على وزن " فَعُل ".

٣– جاءت بعض الكلمات على صيغة فعول مصادر ، ومن ذلك توضأت وَضُوءًا حسنًا ، وتطهرت طَهُورًا .

٤– جاءت فعول بمعنى فاعل ، ذلك إذا أريد بها الدلالة على تكثير الفعل فـ (غفور) مثلاً بمعنى (غافر) فهي على صيغة (فاعل) من حيث المعنى، و(فَعُول) من حيث اللفظ في وصف الحدث، وإذا جاءَ معنى (فَعُول) نيابةً عن صفة الفاعل فإنَّ المعنى ينتقل من وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة إلى معنى وصف الفاعل بالحدث على سبيل التجدد والانقطاع .

٥– إذا استخدمت فعول بمعنى فاعل فالشائع عند النحاة القدماء عدم دخول تاء التأنيث عليها .

٦– أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة دخول تاء التأنيث على فعول التي بمعنى فاعل ، واستند المجمع في حكمه هذا إلى ما ذكره سيبويه من أن ذلك جاء في شيء منه ، وكذلك ما ذكره ابن مالك في التسهيل من أنَّ امتناع التاء هو الغالب، وكذلك ما ذكره السيوطي في همع الهوامع من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفات ، وكذلك ما ذكره الرضي من قوله : " ومما لا يلحقه تاء التأنيث غالبًا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث " فعول " .

ويمكن الاستئناس لقرار المجمع هذا بأنَّ صيغ المبالغة كاسم الفاعل يمكن أن تتحول إلى صفاتٍ مشبهة، وعلى ذلك في حالة دلالتها على الثبوت ، وتَحَوُّل الوَصفَ بها إلى ما يفيد السجية والطبيعة . و يمكن أن نلمح المعنى الأصلي لها وهو المبالغة، فتدخل عليها التاء جرياً على قاعدة دخول التاء في اسم الفاعل، وفي صيغ المبالغة للتأنيث .

٧- وردت فعول بمعنى مفعول وذلك إذا اتصلت بها تاء التأنيث ومنه قول عنترة بن شداد :

فيها اثنتان وأربعون حَلُوبة سُودًا كخافية الغراب الأسحم

وقد وردت صيغة فعول وصفًا للمؤنث بمعنى مفعول من دون أن تتصل بتاء التأنيث ، ومن ذلك ما جاء في القرآن الكريم في سورة البقرة . قال الله تعالى - : ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لا ذَلُولٌ ﴾ (من الآية ٧١) . حيث جاءت " ذلول " نعتًا لـ " بقرة " المؤنث الحقيقي التأنيث والمراد مُذللة .

٨- أدرك علماء العربية القدماء علة تساوي صيغة فعول في المذكر والمؤنث ، أي علة استوائهما في اللفظ ، وقد ذكر ذلك الفراء وغيره مما وضحناه في موضعه في البحث .

٩- ليس شرطاً أن تَدُلّ صِيَغ المُبالَغَة دوماً على المُبالَغَة ، فقد تأتي للدِّلالَة على المعنى المجرد، خالياً من المُبالَغَة ، بالرغم أنَّ الصّيغَة هي صِيغَة مُبَالَغَة ، و منه قوله تعالى :﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ (سورة لقمان : ١٨) .

فصيغة المُبالَغَة هُنَا لا تَدُلّ على المُبالَغَة ألبتة ، فهي لا تؤدي معنى كثرة الفخر، لأَنَّ الله سبحانه و تعالى يكره صاحب الفخر مطلقاً قليلاً و كثيراً ، وقد تَدُلّ على النسب في هذه الآية[١٢١].

وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه وخاتم أنبيائه سيدنا محمد

(١٢١) جامع البيان في تأويل القرآن : ٢. / ١٤٥ .

المصادر والمراجع

- الأبنية المختصة باسم أو صفة في كتاب سيبويه، عبدالله بن ناصر القرني، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها ،ج١٢، ع٢،صفر ١٤٢١هـ
- أثر الصيغة الصرفية في توجيه القراءات القرآنية ، إسماعيل عبد الله سلامة ، مادة مرشحة للفوز في مسابقة كاتب الألوكة www.qk.org.sa موقع الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم في الرياض .
- أحكام القرآن لابي بكر ابن العربي(٤٦٨-٥٤٣هـ) مراجعة وتخريج محمد عبد القادر عطا ،منشورات دار الكتب العلمية –بيروت .
- أدب الكاتب ، لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ، تحقيق محمد الدالي .مؤسسة الرسالة – بيروت .
- أساس البلاغة للزمخشري (ت ٥٣٨) تحقيق محمد باسل .دار الكتب العلمية . بيروت .
- إصلاح المنطق لابن السكيت (١٨٦-٢٤٤هـ) شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون ،ط٤،دار المعارف – مصر.
- أصول تراثية في نظرية الحقول الدلالية ،أحمد عزوز ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ٢٠٠٢م .
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، عبدالحميد هنداوي .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه دار التربية للطباعة والنشر .
- الإغفال لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) تحقيق وتعليق.عبدالله بن عمر الحاج، المجمع الثقافي ، أبوظبي ،الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٤هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري . بيروت (دار إحياء التراث العربي)، الطبعة الخامسة ، ١٩٦٦ م .

- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق عادل الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية ،بيروت –لبنان.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة عياد الثبيتي، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ،بيروت – لبنان . ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، للمرتضى الزبيدي، دار الفكر ١٧٣٢م-١٧٩٠م) صورة .
- التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق فتحي علي الدين ، الكتاب السادس عشر في منشورات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية من جامعة أم القرى ،ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ،تحقيق سعد كريم الفقي ، دار اليقين ، المنصورة –مصر ط١ ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- التبيان في تصريف الأسماء ، أحمد حسن كحيل ط ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- تصريف الأسماء،محمد الطنطاوي،ط٦، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة .
- تفسير البغوي .
- تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير، تحقيق سامي بن محمد سلامة ، ط١ ، دار طيبة للنشر و التوزيع ، ١٩٩٩م
- تهذيب اللغة ،لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، المكتبة العصرية ،بيروت – صيدا ط١٤٠١،١٥هـ/١٩٨١م.
- الجامع لأحكام القرآن القرطبي ، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري ، بيروت، دار إحياء التراث العربي ، ط٢ ، ١٩٨٥م.
- جامع البيان في تأويل القرآن ، الطبري ، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة ، ٢٠٠٠م .

- الجدول في إعراب القرآن وصرفه،محمود صافي ،مراجعة لينه الحمصي ، دار الرشيد ، دمشق – بيروت ط١ ،١٤٠٦ هـ/١٩٨٦م .
- حاشية ياسين العليمي على التصريح ، ط٢، المطبعة الأزهرية المصرية ، ١٣٢٥هـ
- الخصائص، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار – صورة .
- ديوان الأدب ،للفارابي ، تحقيق أحمد مختار عمر ، ومراجعة إبراهيم أنيس ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- ديوان الر اعي النميري، جمع راينهرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨٠م .
- ديوان طرفة بن العبد ،بشرح الأعلم الشنتمري ،تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال،إدارة الثقافة والفنون بالبحرين والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان،ط٢ (٢٠٠٠م) .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للألوسي ،دار إحياء التراث العربي ،بيروت .
- شرح التصريح على التوضيح خالد بن عبد الله الأزهري ، : دار إحياء الكتب العربية .
- شرح الجمل في النحو ، لابن عصفور الإشبيلي ،تحقيق فواز الشعار ، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م
- شرح الشافية. رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، بيروت ، ١٩٧٥ م .
- شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار الفكر ، بيروت.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين، دار الفكر ، بيروت .
- شرح الكافية في النحو: تحقيق محمد نور الحق ،بيروت (دار الكتب العربية)، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٥ م.

- شرح اللمحة البدرية في علم العربية ،لابن هشام الأنصاري تحقيق هادي نهر، بغداد (مطبعةالجامعة المستنصرية) ، ١٩٧٧ م .
- شرح المفصل، لابن يعيش ، عالم الكتب ببيروت ،ومكتبة المتنبي بالقاهرة .
- الصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل في القرآن الكريم ، سمير محمد عزيز ، جامعة عين شمس ،١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م
- صيغة (فَعُل) جمع ودراسة ،علي القرني
- صيغة (فعيل) دراسة نحوية صرفية دلالية، مرزوق عطيوي ، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٠٧،١٤٠٦هـ١٩٨٦،١٩٨٧م.
- صيغ المبالغة القياسية : اتحاد المبنى والمعنى ، محمد الروابدة ، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، مجلد ٢، العدد٣، ربيع الأول ١٤٢٧هـ نيسان ٢٠٠٦م.
- العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي ، هنري فليش ، تحقيق عبد الصبور شاهين،مكتبة الشباب .
- القاموس المحيط للفيروزآبادي (٧٣٩هـ - ٨١٧م) دار الجيل ، بيروت .
- القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية لمجمع اللغة العربية ،جمعًا ودراسة وتقويمًا إلى نهاية الدورة الحادية والستين ١٤١٥هـ/١٩٩٥م ،خالد بن سعود العصيمي ،دار التدمرية في الرياض –دار ابن حزم في بيروت ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م .
- الكافية في النحو، لابن الحاجب وشرح الرضي ، دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان .
- كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، عالم الكتب ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م .
- الكشّاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التنزيل، للزمخشري، بيروت ،دارالمعرفة للطباعة .
- لسان العرب ، لابن منظور ،دار الفكر ، صورة .

- اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لابن سيده ، تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار ،ط١،معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .
- المخصص ، لابن سيده ، تحقيق لجنة التراث العربي ، نشر دار الباز ،مكة المكرمة ،صورة .
- المزهر في علوم اللُغَة و أنواعها ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية .
- معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي الشافعي ، تحقيق عبد الرزاق المهدي،ط١،دار إحياء التراث العربي –بيروت١٤٢٠هـ
- معاني الأبنية في العربية ، فاضل السامرائي ، دار عمار ،عمَّان ،ط٢، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م .
- المعجم الوسيط ،مجمع اللغة في القاهرة ، صورة ، دار الفكر .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للشاطبي ، تحقيق مجموعة من أساتذة جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بالجامعة ، ط١، ١٤٢٨هـ /٢٠٠٧م .
- المقتضب، لأبي العباس المبرد ، تحقيق عضيمة ، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ١٣٩٩م.
- المقرب، لابن عصفور ،تحقيق الجواري والجبوري ، بغداد ، رئاسة ديوان الأوقاف ١٩٧١م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ،تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .